بالوسيلة المذكورة في تلك الفترة: «... وفي كل اسبوع، كنّا نسمع عن جماعات جديدة من اليهود نجحت في تخطي الحواجز، والسفر الى خارج البلاد (العراق)، بعضهم كان يسافر بطرق غير شرعية، وبجوازات سفر مزيفة...»[٧١].

ومن الأمثلة على الهجرة غير الشرعية، فقد عثرت دائرة الجمارك عند نقطة المفرق، التابعة لأمارة شرق الاردن، في إحدى شاحنات النقل العراقية، والتي يقودها مظلوم ياسين، وهذه الشاحنة مكفولة لدى الثري اليهودي العراقي حاييم نتنيئيل، على ثلاثة عشر يهودياً، يصحبهم ثلاثة أطفال، وكان من بينهم ثلاثة من اليهود الأفغان وألمانية. فقامت السلطات في امارة شرق الاردن بارجاعهم الى العراق ثانية. وبتاريخ السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٠، سيق اليهود المذكورون الى المحكمة، فحكمت عليهم بغرامة قدرها دينار، وعند عدم الدفع بالحبس لمدة ٣١ يوماً. وأوصت المحكمة باخراج الأفغان الثلاثة والألمانية من العراق، بعد دفع الغرامة. وحكم على سائق الشاحنة، ومساعده، بغرامة قدرها عشرة دنانير، وعند عدم الدفع فبالحبس لمدة شهرين[٧٢].

ويقدر عدد المهاجرين اليهود من العراق الى فلسطين، بطرق شرعية وغير شرعية، بين العامين ١٩١٩ و١٩٣٦، بحوالى ٦١٢٢، وبنسبة مئوية مقدارها ٢,١١ بالمئة من مجموع الهجرة اليهودية الكلية الى فلسطين؛ وهؤلاء المهاجرون يشكلون نسبة خمسة بالمئة من مجموع يهود العراق. وتأتي الهجرة اليهودية من العراق الى فلسطين في المرتبة العاشرة بين مختلف بلدان العالم، وتحتل المرتبة الثانية بين يهود البلاد العربية، بعد يهود اليمن وعدن، ويبلغ عدد اليهود الذين هاجروا منهما الى فلسطين بـ ٨٥٢٩ يهودياً، وبنسبة مئوية مقدارها ٣,٩ بالمئة[٧٣].

الحركة الصهيونية العالمية وادعاء اللاسامية في العراق

في بداية الثلاثينات، بدأ بعض الجهات الصهيونية العالمية بترويج إشاعات حول وجود مشاعر اللاسامية، أو معاداة اليهود، في العراق، خاصة بعد ان أخذت السلطات العراقية بالتصدي للنشاط الصهيوني، الذي استفحل بين يهود العراق. وقد هدفت الصهيونية العالمية، من وراء ترويج إشاعات بوجود اللاسامية في العراق، الى توجيه الرأي العام العالمي نحو العراق، من أجل تخفيف الضغط الذي يمارس ضد النشاط الصهيوني، من جهة، وفرض الهويّة الصهيونية على يهود العراق؛ لتهجيرهم الى فلسطين، من جهة أخرى[٧٤].

ومن الحوادث التي حظيت بقسط وافر من الدعاية ضد العراق، والتي أتخذت منها الصهيونية العالمية حجّة للتشهير بوجود اللاسامية هناك، هي تنحية عدد من الموظفين اليهود من الخدمة في وزارة الاقتصاد والمواصلات. وقد بدأت هذه التنحيات، بشكل ضيق، منذ العام ١٩٣٢، واتسعت، بشكل كبير، في العام ١٩٤٣، واستناداً الى مصادر صهيونية، قدّر عدد الموظفين اليهود الذين تمّت تنحيتهم بسبعين موظفاً[٧٥]. والحقيقة ان اجراءات التنحية شملت اليهود وغيرهم من مواطني العراق، على السواء، دون تمييز بين عنصر وآخر. ويعزى ذلك الى عوامل عديدة، أهمها اجراء اصلاحات ادارية في وزارة الاقتصاد والمواصلات وتنحية غير اللائقين من الموظفين[٧٦]. ويضاف الى ما سبق الوضع الاقتصادي المتدهور، في ذلك الوقت، والذي يسمح بوجود أعداد كبيرة من الموظفين في الوزارة المذكورة، الامر الذي أدى الى التقليل من الحاجة الى هؤلاء الموظفين[٧٧].

ومن الأهمية بمكان ان نشير الى انه، في بداية الثلاثينات، كانت نسبة اليهود العاملين في